

العراق

حمل بيان «المرجعية الدينية»، امس، دعوة واضحة ل«التعب والكفأاء»، إله خوض غمار اللعبة السياسية من خلال الانتخابات التشريعية المبكرة. وفضف قانونٍ يراعي «الصفراء» ويسحب من «الكلاب» حصرية التمثيل البرلماني. دعوةٌ تبدو صريحة في رفعها الغطاء عن القوى والاحزاب الحالية، التي طالبا البيان بتشكيل حكومة «غير جدلية». تفاوتت التفسيرات في شأن المقصود منها، إذ ذهب البعض إله ان «المرجعية» وضعت بذلك فيئو على ترشيح قصي السهيل. فيما راه آخرون ان موقفها لا يحتمل هذا التفسير. وخصوصا إذا ما أخذ بعين الاعتبار ان ما يعرفك تكليف السهيل إله الآن هو تأخير برهم صالح – لحساباته – إصدار بيان التكليف، وهو ما يدفع تحالف «البناء» إله بدء جراث لإقالته. في خضمّ ذلك، يعيش المبدات حالة من الهدوء السبي. خُزفت في ساحة مناخرة من ليك امس في عدد من المحافظات الجنوبية، باعداءات على مفاًر حكومية واخرى حزبية، في ظلّ تبييش إعلامي خليجي يحرّض الشارع على ايراب وحلفائها العراقيين

حراك برلماني لعزل برهم صالح؟

بَعْداء... الأخبار

علمت «الأخبار» أن «تحالف البناء» (اتحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري، و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، وآخرين) وحلفاءه من المكوثين «السني» و«الكردي» في صدد إطلاق حراك برلماني لعزل رئيس الجمهورية، برهم صالح، من منصبه، الحراك، وفقاً للمعلومات، يستند إله الدستور العراقي، وتحديدإا المادة 61 /سادسأ، ب، والتي تنصّ على إإعاء رئيس الجمهورية، بألغلبية المطلقة،

علماً بأن المادة 81 /ثانياً شددت على «تكليف رئيس الجمهورية (عند خلوّ منصب رئاسة الوزراء

بَعْداء... الأخبار

علماً بأن المادة 81 /ثانياً شددت على «تكليف رئيس الجمهورية (عند خلوّ منصب رئاسة الوزراء

»

علماً بأن المادة 81 /ثانياً شددت على «تكليف رئيس الجمهورية (عند خلوّ منصب رئاسة الوزراء

علماً بأن المادة 81 /ثانياً شددت على «تكليف رئيس الجمهورية (عند خلوّ منصب رئاسة الوزراء

علماً بأن المادة 81 /ثانياً شددت على «تكليف رئيس الجمهورية (عند خلوّ منصب رئاسة الوزراء

علماً بأن المادة 81 /ثانياً شددت على «تكليف رئيس الجمهورية (عند خلوّ منصب رئاسة الوزراء

علماً بأن المادة 81 /ثانياً شددت على «تكليف رئيس الجمهورية (عند خلوّ منصب رئاسة الوزراء

علماً بأن المادة 81 /ثانياً شددت على «تكليف رئيس الجمهورية (عند خلوّ منصب رئاسة الوزراء

علماً بأن المادة 81 /ثانياً شددت على «تكليف رئيس الجمهورية (عند خلوّ منصب رئاسة الوزراء

علماً بأن المادة 81 /ثانياً شددت على «تكليف رئيس الجمهورية (عند خلوّ منصب رئاسة الوزراء

المصادر أن صالح عمد إلى تقديم طلب مستعجل إلى «المحكمة الاتحادية العليا»، تضمّن تعريف «الكتلة النيابية الأكبر»، لتحويلها تسمية رئيس للوزراء بعد استقالة عادل عبد المهدي، وكان «البناء» قد عاد لعادل جمع موافدين عنه برئيس الجمهورية الخميس الماضي، مرشحه لرئاسة الوزراء، وزير التعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال قصي السهيل، ونُخل عن صالح أنه «كند لو فدي كتلة البناء، عقب لقائه ممثلين عن التظاهرات والفعاليات الاجتماعية،

المصادر أن صالح عمد إلى تقديم طلب مستعجل إلى «المحكمة الاتحادية العليا»، تضمّن تعريف «الكتلة النيابية الأكبر»، لتحويلها تسمية رئيس للوزراء بعد استقالة عادل عبد المهدي، وكان «البناء» قد عاد لعادل جمع موافدين عنه برئيس الجمهورية الخميس الماضي، مرشحه لرئاسة الوزراء، وزير التعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال قصي السهيل، ونُخل عن صالح أنه «كند لو فدي كتلة البناء، عقب لقائه ممثلين عن التظاهرات والفعاليات الاجتماعية،

المصادر أن صالح عمد إلى تقديم طلب مستعجل إلى «المحكمة الاتحادية العليا»، تضمّن تعريف «الكتلة النيابية الأكبر»، لتحويلها تسمية رئيس للوزراء بعد استقالة عادل عبد المهدي، وكان «البناء» قد عاد لعادل جمع موافدين عنه برئيس الجمهورية الخميس الماضي، مرشحه لرئاسة الوزراء، وزير التعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال قصي السهيل، ونُخل عن صالح أنه «كند لو فدي كتلة البناء، عقب لقائه ممثلين عن التظاهرات والفعاليات الاجتماعية،

المصادر أن صالح عمد إلى تقديم طلب مستعجل إلى «المحكمة الاتحادية العليا»، تضمّن تعريف «الكتلة النيابية الأكبر»، لتحويلها تسمية رئيس للوزراء بعد استقالة عادل عبد المهدي، وكان «البناء» قد عاد لعادل جمع موافدين عنه برئيس الجمهورية الخميس الماضي، مرشحه لرئاسة الوزراء، وزير التعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال قصي السهيل، ونُخل عن صالح أنه «كند لو فدي كتلة البناء، عقب لقائه ممثلين عن التظاهرات والفعاليات الاجتماعية،

المصادر أن صالح عمد إلى تقديم طلب مستعجل إلى «المحكمة الاتحادية العليا»، تضمّن تعريف «الكتلة النيابية الأكبر»، لتحويلها تسمية رئيس للوزراء بعد استقالة عادل عبد المهدي، وكان «البناء» قد عاد لعادل جمع موافدين عنه برئيس الجمهورية الخميس الماضي، مرشحه لرئاسة الوزراء، وزير التعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال قصي السهيل، ونُخل عن صالح أنه «كند لو فدي كتلة البناء، عقب لقائه ممثلين عن التظاهرات والفعاليات الاجتماعية،

المصادر أن صالح عمد إلى تقديم طلب مستعجل إلى «المحكمة الاتحادية العليا»، تضمّن تعريف «الكتلة النيابية الأكبر»، لتحويلها تسمية رئيس للوزراء بعد استقالة عادل عبد المهدي، وكان «البناء» قد عاد لعادل جمع موافدين عنه برئيس الجمهورية الخميس الماضي، مرشحه لرئاسة الوزراء، وزير التعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال قصي السهيل، ونُخل عن صالح أنه «كند لو فدي كتلة البناء، عقب لقائه ممثلين عن التظاهرات والفعاليات الاجتماعية،



لبارك قصي السهيل الأوفر حظًا لتسلم منصب رئاسة الوزراء (أف ب)

انهم «الكتلة الأكبر»، إلا أن رئيس الجمهورية أصرّ على عدم الأخذ بما تقدّموا به، وهو ما عدّ من قبلهم «انتهاكاً للدستور»، و«نقضاً لاتفاق عُقد الخميس الماضي، يقضي بإصدار كتاب تكليف السهيل بعد ظهر الجمعة»، وفيما تقول مصادر رئيس الجمهورية إن صالح متمسك ببيان «المرجعية الدينية العليا» (آية الله على السيستاني) من جهة، واستفتاء المحكمة من جهة أخرى، ترى مصادر سياسية أن الرجل يسعى إله الحفاظ على نفسه أمام الشارع بوصفه «الضامن له»، وفي الوقت نفسه الإبتعاد عن أيّ مواجهة بين العامري وزعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، سيكون هو «كبت الفداء» فيها.

وعلى خطّ التكليف، لا يزال السهيل الأوفر حظًا لتسّم المنصب العتيد، ووفقاً للمعلومات، فإن الرجل يواصل تحضيراته لتسلم مهماته خلال الساعات المقبلة المقبلة، في ظلّ توقعات بان يصدر كتاب التكليف عدأ الأحد على أبعد تقدير. إذ عقد السهيل جملة لقاءات بممثلي الأحزاب، كان آخرها مع وفود من القوى «السنية» و«الكردية»، للاستماع إله مطالبها، جاء ذلك في وقت دعت فيه «المرجعية»، امس، في بيانها الأسبوعي، إلى «عدم التأخّر طويلاً في تشكيل الحكومة الجديدة»، في حين برز قولها إنه «لا بدّ من أن تكون (الحكومة) حكومة غير جدلية»، وهو ما اتبعته جملة مهمات منوطة بالتشكيل الوزارية المقبلة، وعلى رأسها استعادة هيبة الدولة وتهنئة الأوضاع، وإجراء مطمئنة بعيدة عن «التأثيرات الجانبية لتمام أو السلاح غير القانوني وعن التدخلات الأولى، وليست الكتلة التي تصدّرت نتائج الانتخابات»، وفي هذا الإطار، تشير المصادر إله أن حجة صالح أن تفصل المحكمة الاتحادية في البات إعلان الكتلة الأكبر في هذه المرحلة الانتقالية الحساسة» جوابٌ الأوّل التي عُقدت خريف 2018، الكتلة الأكبر»، على رغمّ أن «البناء» وحلفاءه، عند ترشيحهم للسهيل، جمعوا ثوابعهم ورفعوها إله رئاسة الجمهورية، مخبّتين بذلك

عقب الانتخابات التشريعية عام 2010، بالقول إن «الكتلة الأكبر هي التجمّع المكوّن من أكبر عدد من النواب في الجلسة البرلمانية الأولى، وليست الكتلة التي تصدّرت نتائج الانتخابات»، وفي هذا الإطار، تشير المصادر إله أن حجة صالح - حالياً - هي «عدم تسجيل رئاسة البرلمان، في الجلسة التشريعية الأولى التي عُقدت خريف 2018، الكتلة الأكبر»، على رغمّ أن «البناء» وحلفاءه، عند ترشيحهم للسهيل، جمعوا ثوابعهم ورفعوها إله رئاسة الجمهورية، مخبّتين بذلك

عقب الانتخابات التشريعية عام 2010، بالقول إن «الكتلة الأكبر هي التجمّع المكوّن من أكبر عدد من النواب في الجلسة البرلمانية الأولى، وليست الكتلة التي تصدّرت نتائج الانتخابات»، وفي هذا الإطار، تشير المصادر إله أن حجة صالح - حالياً - هي «عدم تسجيل رئاسة البرلمان، في الجلسة التشريعية الأولى التي عُقدت خريف 2018، الكتلة الأكبر»، على رغمّ أن «البناء» وحلفاءه، عند ترشيحهم للسهيل، جمعوا ثوابعهم ورفعوها إله رئاسة الجمهورية، مخبّتين بذلك

مصر

يثير قانون الانتخابات الجديد، المكوّن من 50 مادة، والذي شرع البرلمان في مناقشة مواذة قبل شهر تقريباً، خلافات بين الكتل السياسية.

ووفقاً لمصادر برلمانية تحدثت إله «الأخبار»، فإن «القوى الكردية أرادت نظاماً يعتمد على المحافظة داثرة انتخابية واحدة، واعتماد نظام سانت ليغو». في وقت نادت فيه «القوى السنية» بخيار «أعلى الأصوات، لكن بدائرة انتخابية واحدة لكل محافظة»، وتضيف المصادر إن «القوى السنية» اعترضت على مقترح إلغاء انتخابات الخارج، لأن عدد المقترعين خارج العراق ليس بالقليل، فضلاً عن اشتراطها إتمام عودة الناخبين واعتماد البطاقة البيومترية التي تضمّ بصمة الناخب وصورته، وليس الإلكترونيّة التي لا تضمّن أيًا منها خروفاً من التزوير». وفي خضمّ جدل القائم، أسقطت من قانون الانتخابات المادة 9، التي استندت الوزراء والرؤساء، من الترشيح، وحصرت المنع بالقوى الأمنية وأعضاء المفوضية وأجهزة السلك القضائي، كون الدستور يمنع حق الترشيح لأيّ عراقى يتمتع بالأهلية، أما شرط الجنسية المزبوجة، فقد أسقط هو الآخر معارضته من قبّل بعض القوى، التي رفضت مقترح إسقاط الجنسية عن العضو الفائز بمقعد في البرلمان بعد تاديبته اليمين الدستورية.

بَعْداء... الأخبار

اليمن

اتفاق الجديدة بوجه تعنّت «التحالف»: الاجتماع السابع بلا نتائج؟

«ربح بمفهوم العمليات المقدّم من رئيس الفريق الأميي أباهيجيت جوها لتنفيذ إعادة الانتشار من دون أيّ فواصل زمنية، فيما الطرف الآخر يواصل الماطلة»، وأشار إله أن «مفهوم عمليات إعادة الانتشار برمحلثه الأولى والثانية تمّ إقراره في السابع من شهر شباط/ فبراير، لكن الطرف الآخر لا يزال يرفض التنفيذ».

وفي الاجتماع، قدّم رئيس الفريق الأميي في الجديدة مقترحا مكوثاً من ثلاث نقاط: الأولى، إنشاء مركز القيادة المقدّم لهجنة تنسيق إعادة الانتشار، قبيل إعادة الانتشار بيومين، والذي سيكون من مهماته الإشراف المباشر على إعادة انتشار القوات؛ والثانية، تشكيل فرق التنسيق والارتباط، والتي ستنتسق عملية إعادة الانتشار، كما اقترح جوها خريطة طريق لفتح الممرات الإنسانية لتوكالات الإنسانية والمدنيين. مقترحات قوبلت بموافقة

بَعْداء... الأخبار

علمت «الأخبار» أن «تحالف البناء» (اتحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري، و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، وآخرين) وحلفاءه من المكوثين «السني» و«الكردي» في صدد إطلاق حراك برلماني لعزل رئيس الجمهورية، برهم صالح، من منصبه، الحراك، وفقاً للمعلومات، يستند إله الدستور العراقي، وتحديدإا المادة 61 /سادسأ، ب، والتي تنصّ على إإعاء رئيس الجمهورية، بألغلبية المطلقة،

علمت «الأخبار» أن «تحالف البناء» (اتحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري، و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، وآخرين) وحلفاءه من المكوثين «السني» و«الكردي» في صدد إطلاق حراك برلماني لعزل رئيس الجمهورية، برهم صالح، من منصبه، الحراك، وفقاً للمعلومات، يستند إله الدستور العراقي، وتحديدإا المادة 61 /سادسأ، ب، والتي تنصّ على إإعاء رئيس الجمهورية، بألغلبية المطلقة،

علمت «الأخبار» أن «تحالف البناء» (اتحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري، و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، وآخرين) وحلفاءه من المكوثين «السني» و«الكردي» في صدد إطلاق حراك برلماني لعزل رئيس الجمهورية، برهم صالح، من منصبه، الحراك، وفقاً للمعلومات، يستند إله الدستور العراقي، وتحديدإا المادة 61 /سادسأ، ب، والتي تنصّ على إإعاء رئيس الجمهورية، بألغلبية المطلقة،

علمت «الأخبار» أن «تحالف البناء» (اتحالف «الفتح» بزعامة هادي العامري، و«دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، وآخرين) وحلفاءه من المكوثين «السني» و«الكردي» في صدد إطلاق حراك برلماني لعزل رئيس الجمهورية، برهم صالح، من منصبه، الحراك، وفقاً للمعلومات، يستند إله الدستور العراقي، وتحديدإا المادة 61 /سادسأ، ب، والتي تنصّ على إإعاء رئيس الجمهورية، بألغلبية المطلقة،

«نشرة العسكريين» إله السيسي مفاجآت في الأسماء والتنقلات

شخصيات من الرتب الوسطى كانت قد عانت من التهميش، وسيتمّ نقلها إله مواقع مهمة استناداً إله الكفاءة التي أظهرتها في مراحل سابقة، فيما سيخرج من المشهد أصحاب رتب كانوا مقرّبين من دوائر القرار. كما سيظهر في عضون أيام قليلة، والىالفت في هذه النشرة الدورية، التي تأتي ضمن تحركات وترقيات العسكريين في القوات المسلحة مرتين سنوياً، أنها تحمل مفاجات ربما تصل إله مستوى القباط، وتقول مصادر عسكرية، لهـ«الأخبار»، إن النشرة الجديدة المسلحة من أجل نفي إحجازها داخل فئدة الماسه، وهي الحادثة التي أعداها قادة عسكريون.

شخصيات من الرتب الوسطى كانت قد عانت من التهميش، وسيتمّ نقلها إله مواقع مهمة استناداً إله الكفاءة التي أظهرتها في مراحل سابقة، فيما سيخرج من المشهد أصحاب رتب كانوا مقرّبين من دوائر القرار. كما سيظهر في عضون أيام قليلة، والىالفت في هذه النشرة الدورية، التي تأتي ضمن تحركات وترقيات العسكريين في القوات المسلحة مرتين سنوياً، أنها تحمل مفاجات ربما تصل إله مستوى القباط، وتقول مصادر عسكرية، لهـ«الأخبار»، إن النشرة الجديدة المسلحة من أجل نفي إحجازها داخل فئدة الماسه، وهي الحادثة التي أعداها قادة عسكريون.

شخصيات من الرتب الوسطى كانت قد عانت من التهميش، وسيتمّ نقلها إله مواقع مهمة استناداً إله الكفاءة التي أظهرتها في مراحل سابقة، فيما سيخرج من المشهد أصحاب رتب كانوا مقرّبين من دوائر القرار. كما سيظهر في عضون أيام قليلة، والىالفت في هذه النشرة الدورية، التي تأتي ضمن تحركات وترقيات العسكريين في القوات المسلحة مرتين سنوياً، أنها تحمل مفاجات ربما تصل إله مستوى القباط، وتقول مصادر عسكرية، لهـ«الأخبار»، إن النشرة الجديدة المسلحة من أجل نفي إحجازها داخل فئدة الماسه، وهي الحادثة التي أعداها قادة عسكريون.